إلغاء ولاية طرابلس

أ. د. فاروق حبلص

مدخل:

تشكِّل دراسة تشكُّل الولايات فى البلاد العربية وأسباب إلغائها مدخلاً لفهم دور المدن التى اتخذت مراكز لها، ومدى مقدرتها على استقطاب النشاط الاقتصادى والإدارى والسياسى فى الأرياف الملحقة بها. كما أنها تساعد أيضاً فى تتبُّع آلية تمحور النشاطات السياسية فى بلاد الشام حول مراكز معيّنة، وإلقاء الأضواء على أسباب نمو بعض هذه المراكز كبيروت ودمشق اللتين نجحتا فى الاحتفاظ بدورهما إلى ما بعد الحكم العثمانى، بحيث أصبحت كلٌّ منهما عاصمة دولةٍ فى يومنا الحاضر. كما تساعد أيضاً فى معرفة أسباب عدم نجاح بعض هذه المراكز مثل صيدا وطرابلس فى الاحتفاظ بدورهما كمراكز إدارية وسياسية هامة على الصعيد المحلى فى بلاد الشام.

ولا شك أن هذا الموضوع واسعٌ جداً بحيث لا يسعنا تفصيله هنا، لذلك سأكتفى فى هذه الورقة بدراسة العوامل التى آلت إلى إلغاء ولاية طرابلس سنة ١٨٤١ بمنهجٍ علمى وموضوعى واعتماداً على مصادر أساسية.

مصادر البحث

لم تصدر حتى اليوم دراسة عن أسباب تشكيل أو إلغاء أية ولاية من ولايات بلاد الشام، بل إننا لا نجد فى الدراسات المتخصصة فى تاريخ هذه المنطقة الحديث مبحثاً ولو مقتضباً عن هذا الموضوع، ولا حتى إشارةً صريحةً عنه. وسكوت المؤلفات التاريخية عن هذا الموضوع، يجعل تناوله صعباً لكنه غير مستحيل؛ ذلك أن المصادر الأساسية مثل الوثائق العثمانية الرسمية تلقى عليه أضواء كثيرة.

فسجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس، العائدة إلى ما بين سنة ١٦٦٦-١٨٨٨، تتضمن وثائق تفيدنا فى معرفة وضعية طرابلس الإدارية وتصنيفها ولايةً أم لواءً أم متصرفية أم قائمقامية. ونلاحظ كذلك أن البيورلديات الصادرة عن ولاتها تنتهى بتوقيع الوالى حيث كان يذكر دائماً أنه: "والى ولاية طرابلس" أو "والى ولاية صيدا وولاية طرابلس الشام حالاً" أو "والى ولاية صيدا والشام وطرابلس الشام حالاً"، وهذه إشارات واضحة وصريحة تفيد عن وضع طرابلس الإدارى. وإلى جانب ذلك تتضمن هذه السجلات وثائق عن متسلمى طرابلس وقادة الإنكشارية فيها ومشاكلهم فيما بين بعضهم البعض وممارسا تهم مع السكان، كما تتضمن وثائق عن علاقة ولاة طرابلس مع الملتزمين فى المقاطعات الملحقة بها ، وهى جميعها تساعد فى التعرُّف على الأوضاع الداخلية فيها وتضىء بالتالى على عوامل ضعفها وإلغائها. أما وثائق اسطنبول وبخاصةٍ السالنامات، فإنها تحدد صراحة وضع طرابلس سنة بسنة وتبيّن ما إذا كانت ولايةً أم متصرفيةً ملحقةً بولاية أخرى. أما وثائق دفاتر الطابو (طابو دفترى رقم ٦٨ و ٥١٣) فإنها تساعد فى معرفة حجم النشاط الاقتصادى فى طرابلس وملحقاتها. كما أن وثائق البيع المدونة فى سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس تعطينا فكرة واضحة عن أسعار السلع وتساعدنا بالتالى على تقدير حجم الحركة الاقتصادية فيها.

والمصدر الثانى الرسمى والهام فى هذه الدراسة هو وثائق القناصل الفرنسيين فى طرابلس وبيروت وصيدا، التى نشر جزءً منها الدكتور عادل إسماعيل تحت عنوان الوثائق الدبلوماسية للقنصليات الفرنسية المتعلقة بتاريخ لبنان. وتتضمن هذه الوثائق جداول بأنواع السلع المصدَّرة إلى فرنسا والمستوردة منها عبر ميناء طرابلس مع تفصيل دقيق لكمياتها وأسعار كلٍّ منها، كما تتضمن تقارير عن سير الحركة التجارية فى طرابلس مع أوروبا بشكلٍ عام ونشاطات

قناصل وتجار سائر الدول الأوروبية فى ميناء طرابلس؛ هذا بالإضافة إلى تقارير القناصل الفرنسيين عن الأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية فى هذه المدينة والمقاطعات التى كانت ملحقةً بها. هذه الوثائق لم يكتبها القناصل بهدف الحديث عن أسباب تشكُّل ولاية طرابلس أو إلغائها إنما كُتبت بهدف معرفة حجم نشاط التجار الفرنسيين فيها، وتقديم المعطيات الاجتماعية والإدارية والاقتصادية التى يمكن لوزارة الخارجية الفرنسية أن تستغلها فى تحقيق أهدافها السياسية فى بلاد الشام. وهى بدون شك تتضمن مبالغات أو أخطاء ناتجة عن سوء فهم القناصل لبعض الوقائع، لكن إحصائيات المواد التجارية تجانب الحقيقة ويمكن بالتالى اعتمادها لمعرفة خط نمو تجارة هذا المرفأ أو تدهورها فى تلك المرحلة، الأمر الذى يساعدنا بالتالى فى معرفة الأسباب الاقتصادية لإلغاء ولاية طرابلس.

إلى جانب ذلك هناك عدد من المذكرات الشخصية والمخطوطات التى تعطى أضواء على نقاط تساعد فى تفهّم أسباب إلغاء ولاية طرابلس مثل مخطوط نوفل نوفل ومخطوط حكمت شريف وهما من أبناء هذه المدينة القريبين من تاريخ المرحلة موضوع دراستنا، علماً بأن اعتمادى على هذه المجموعة الأخيرة كان بنسبةٍ ضئيلةٍ جداً ولأجل شرح بعض الإشارات التى وردت فى الوثائق العثمانية بشكلٍ غامض.

موجز أهمية ولاية طرابلس فى القرون العثمانية الأولى :

يتبيّن من وثائق الأرشيف العثمانى فى استنبول أن العثمانيين جعلوا طرابلس مركز ولاية منذ دخولهم إلى بلاد الشام سنة ١٥١٦[١]. ذلك أن الطابو دفترى رقم ٦٨ العائد لسنة ١٥١٩ يذكر ولاية طرابلس التى ضمّت سبعاً وعشرين ناحية امتدت من فتوح بنى رحال جنوباً (كسروان) إلى اللاذقية شمالاً، والهرمل شرقاً[٢].

وتؤّكد سجلاّت المحكمة الشرعية فى طرابلس أن هذه المدينة استمرّت مركز ولاية طيلة القرن الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع عشر حتى سنة ١٨٤١، يستثنى من ذلك فترة الحكم المصرى (١٨٣١-١٨٤٠)[٣]؛ ذلك أنها تتضمن فرمانات تعيين ولاة طرابلس، كما أن حجج الالتزام والبيورلديات الصادرة عن الولاة والوثائق المتعلقة بالمتسلمين تذكر جميعها وبصراحةٍ اسم والى طرابلس، ممّا يفيد أن هذه الأخيرة كانت ولايةً فى ذلك التاريخ.

وقد لعبت طرابلس فى تلك المرحلة وبخاصةٍ فى بداية القرن السادس عشر دوراً اقتصادياً وسياسياً ملحوظاً، لفت انتباه بعض الباحثين الذين استخلصوا أن مرفأها كان فى تلك الفترة يستقطب نشاط التجار المسيحيين الأوروبيين أكثر من سائر مرافئ بلاد الشام[٤]. هذا الأمر تؤكده وثائق الأرشيف العثمانى فى استنبول وبخاصةٍ وثائق الضرائب المستوفاة من طرابلس سنة ١٥٧١. ذلك أن الطابو دفترى رقم ٥١٣[٥] تاريخ ١٥٧١، أورد أربعةً وثلاثين نوعاً من الضرائب التى توجّب على طرابلس دفعها لخزينة الدولة، والتى بلغ مجموعها فى تلك السنة ٢١٩٣٦٨١ أقجة. ونلاحظ أيضاً أن الجزء الأكبر من هذه الضرائب كان يتأتى من التجارة ذلك أن مجموع ضرائب التجارة بلغت نسبة ٨٠,٤٤٪ من مجموع كافة الضرائب. ولكى ندرك أهمية تفوُّق طرابلس على سائر المدن الشامية بنشاطها الاقتصادى، نكتفى بإيراد مقارنة أجراها أحد الباحثين بين طرابلس ودمشق فى القرن السادس عشر فقال: "رغم أن دمشق التى كان عدد سكانها الذكور الناضجين فى مطلع القرن السادس عشر يزيد ٣٥ مرة عن عدد الذكور الناضجين فى طرابلس فإن مجموع الضرائب التى كانت ترسلها هذه المدينة للدولة لم تكن أكبر من الضريبة على طرابلس إلا بـ ٣,٢ مرة تقريباً"[٦]. وبالعودة إلى أنواع السلع التجارية التى استوفيت عنها الضرائب نلاحظ أن طرابلس كانت تستورد الأجواخ والحرير والأقمشة المذهبة والديباج من البندقية

وبلاد الإفرنج ، والمرجان والأحجار الكريمة من تونس، بالإضافة إلى الزئبق والحديد والكبريت والرصاص من قبرص، وسلع أخرى من إيران والداخل السورى عبر القوافل البريّة، والحرير والقطن من كافة المقاطعات اللبنانية(٧).

ولا شك أن هذا النشاط الاقتصادى الذى أمّن للدولة العثمانية دخلاً ضرائبياً كبيراً، قد لفت نظر العثمانيين، الذين كان جمع الضرائب من بلاد الشام فى أوّل سلّم اهتماماتهم، إلى مدينة طرابلس فجعلوها مركز ولاية لتسهيل ضبط مواردها ومراقبة نشاطاتها التجارية عن قرب.

ومن جهةٍ ثانية فقد لعبت العائلات الإقطاعية فى أرياف ولاية طرابلس دوراً عسكرياً وسياسياً ملحوظاً فى تثبيت الحكم العثمانى فى بلاد الشام فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، الأمر الذى لفت انتباه الدولة فرفعت من أهميتها بأن أصبحت تعيِّن عليها ولاةً باشوات برتبة وزراء. وكان أول هؤلاء الوزراء الذين تولوا طرابلس، يوسف باشا سيفا(٨) الذى حارب اثنين من أكبر العصاة الثائرين على الدولة وهما فخر الدين المعنى الثانى وعلى باشا جانبولاد(٩).

مظاهر تراجع دور طرابلس فى الوثائق الرسمية العثمانية

يتبين من وثائق سجلات المحكمة الشريعة فى طرابلس أن ولاية طرابلس بدأت بالتراجع تدريجاً؟ على ألصعد السياسية والاقتصادية منذ الربع الأول من القرن الثامن عشر. وتقدم لنا هذه الوثائق معطيات تساعدنا فى تحديد أشكال هذا التراجع ومراحله بمظاهر سياسية – أيداريه و اقتصادية.

أولاً – المظاهر الإدارية السياسية، ويمكن تصنيفها فى ثلاثة:

١– آل العظم ولاة على طرابلس.

٢- فترة الهيمنة غير المباشرة لولاة صيدا والشام على طرابلس.

٣- فترة الحكم المباشر لولاة صيدا و الشام فى طرابلس وصراعهم عليها.

١ ـ آل العظم ولاة على طرابلس :

فى أواخر الثلث الأول من القرن الثامن عشر تتابع على إدارة طرابلس ثلاث ولاة من آل العظم ، الأسرة الحاكمة فى ولاية الشام ، و هم إسماعيل باشا (١٠٣٦ه/١٧٢٤) و سليمان باشا (١٧٢٥-١٧٢٧) و إبراهيم باشا ابن إسماعيل الوالى الأسبق لطرابلس ، و الذى استمر بها حتى سنة ١٧٣٠[١٠]. وقد تمادى إبراهيم باشا فى ظلم الناس واحتكار السلع الغذائية مما أدى إلى قيام ثورة ضده انتهت بعزله [١١]. وفى سنة ١١٤٣ه-١٧٣٠ عينت الدولة سليمان باشا العظم عليها للمرة الثانية [١٢].

إذن كانت الفترة الممتدة من ١٧٢٤-١٧٣١ فترة حكم آل العظم فى ولاية طرابلس إلى جانب حكمهم فى ولاية الشام، مما يعنى هيمنة هذه الأخيرة على شؤون ولاية طرابلس، وهذه كانت المحاولة الأولى منذ بداية الحكم العثمانى؛ لكنها لم تنجح تماما، ذلك أن أحدا من ولاة آل العظم لم يتمكن فى تلك الفترة من أن يجمع إليه حكم الولايتين فى آن معاً، بل إن الوثائق تدل على انحسار نفوذ آل العظم عن طرابلس من سنة ١٧٣٤-١٧٧٣.

١- الهيمنة غير المباشرة لولاة الشام وصيدا على طرابلس:

و تتميز هذه الفترة بإسناد ولاية طرابلس إلى إتباع أو حلفاء والى صيدا أو والى الشام. ويتبين من الوثائق الرسمية أن آل العظم عادوا إلى ممارسة نفوذهم على طرابلس فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر. إذ تولى أدارتها فى تلك الفترة ، ثلاثة باشوات منهم، وهم: يوسف باشا الذى وليها مرتين (١٧٧٣-١٧٧٩) و١٧٩٥، و درويش حسن باشا ١٧٩٠، وخليل باشا الذى وليها سنة ١٧٩٥ عندما كان والده عبد الله باشا واليا على الشام[١٣].

بيد أن تلك الفترة شهدت ظاهرة جديدة فى الحياة السياسية فى طرابلس، تجلت فى تعين سليمان باشا مملوك احمد باشا الجزار، واليا عليها سنة ١٢٠٠هـ/١٧٨٦ (١٤). ولا شك أن أسماء هؤلاء الولاة تعكس بحد ذاتها حقيقة تحجيم دور طرابلس لصالح الشام أو صيدا.

بالإضافة إلى ذلك تدل وثائق أخرى فى المحكمة الشرعية فى طرابلس على تدخل ولاة صيدا والشام فى إدارة ولاية طرابلس، و مبادرة شخصية منهم من دون تكليفهم بذلك من قبل الدولة . ففى سنة ١٢٠٩هـ/١٧٩٤ توفى والى طرابلس غازى حسين باشا، وعمت المدينة حالة من الفوضى والتعدى على أموال الدولة ، فاغتنم والى صيدا والشام احمد باشا الجزار الفرصة لمد نفوذه إلى هذه الولاية، فأصدر أوامره إلى أعيان طرابلس بعزل متسلم المدينة خضر بك و انتخاب غيره مؤقتاً ريثما تصدر أوامر الدولة العلية، كما نلاحظ فى البيورلدى الآتى:

بيورلدى شريف من احمد باشا الجزار والى دمشق الشام و صيدا حالا.
" عمدة القضاة والحكام قاضى أفندى، والنقيب و ينكجريان اغاسى و باقى أعيان المدينة ، غير خافى انتقال المرحوم حسين باشا. الآن طرق مسامعنا بأن متسلم بلدتكم خضر بك و أخيه صادر منهم حركات و أمور غير مرضية و مادين أيديهم إلى قرش الأميرى و المقاطعات و صاروا آخذين منهم وذلك لا يمكن السكوت عليه لذلك أصدرنا مرسومنا هذا من ديوان الشام بوصوله إليكم ووقوفكم على فحواه حالا ترموا القبض على متسلمكم خضر بك وأخيه و تضعوهم فى القلعة تحت الحفظ و تستحسنوا لكم متسلما من أهالى المدينة بمعرفة الشرع الشريف و معرفتكم و تحفظوا ما كان للمرحوم حسين باشا من ودايع و أشياء و لبس. فى ١٢ صفر سنة ١٢٠٩

والى دمشق الشام و صيدا حالا احمد باشا الجزار "(١٥)

وبناءً على ذلك اجتمع أعيان الولاية و كلفوا على اغاسى ينكجريان بأمور المتسلمية [١٦]. و بعد ذلك أرسل الجزار أوامره بعزل دزدار القلعة وتعيين بديل عنه[١٧]. ولاشك أن هدف الجزار من وراء ذلك ربط القوى الفاعلة فى الولاية بتبعية له لكى يتمكن من السيطرة عليها.

بالإضافة إلى ذلك فقد تابع الجزار تدخله فى أوضاع طرابلس الداخلية فكان يدعم بعض فرقاء النزاع ضد بعضهم الآخر. من ذلك مثلا تحريضه مصطفى آغا ألدلبة على الثورة ضد متسلم طرابلس إبراهيم آغا سلطان، مما اضطر هذا الأخير إلى الهرب من طرابلس ثم العودة لحصارها سنة ١٢١٦هـ/١٨٠١ وإلحاق أضرار فادحة بها، الأمر الذى دفع أعيانها إلى الاستنجاد بوالى دمشق عبد الله باشا العظم طالبين منه تعيين متسلم جديد على المدينة، كما استنجدوا بعلى بك الأسعد ألمرعبى لفك الحصار عن مدينتهم[١٨].

ومن جهة أخرى، نلاحظ أنه بعد وفاة والى طرابلس درويش حسن باشا فى ٢ رجب ١٢٣٩هـ/١٨٢٤، سارع ديوان ولاية الشام إلى تعيين محمد آغا خلفا له، ريثما تصدر أوامر الدولة العثمانية[١٩]. ولاشك أن تدخل ولاة صيدا والشام فى شؤون طرابلس على هذا النحو يعكس ضعف عائلاتها السياسية و عجزهم عن ضبط الأوضاع فيها ، فى وقت كانت فيه الدولة الغائب الأكبر عن مسرح الأحداث فى بلاد الشام.

٢- فترة الحكم المباشر لولاة صيدا و الشام فى طرابلس:

يبدو أن محاولات ولاة صيدا والشام بمد نفوذهم إلى طرابلس قد نجحت فى النهاية و بدأت الدولة منذ سنة ١٧٩٠ تسند إلى أحدهم شؤون ولايتها بدلا من تعيين أحد أتباعه واليا عليها ، إذ نلاحظ فى الوثائق الرسمية أنها أصبحت فى العقد الأخير من القرن الثامن عشر و الثلث الأول من القرن التاسع عشر،

تسند إما إلى والى الشام عبد الله باشا العظم و خليفته يوسف باشا الكنج ثم درويش باشا من بعده، و إما إلى أحمد باشا الجزار والى صيدا و خلفائه من بعده سليمان باشا و عبد الله باشا. و بعد عودة العثمانيين إلى بلاد الشام سنة ١٨٤٠، أسندت الدولة العثمانية ولاية طرابلس إلى والى صيدا أحمد عزت باشا ثم لخلفه من بعده أحمد باشا سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤١(٢٠)

وهكذا إذن أصبحت ولاية طرابلس تدار بواسطة والى صيدا أو والى الشام؛ الأمر الذى يسمح لنا بالقول أن وجودها أصبح شكليا منذ ذلك التاريخ، أما فعليا فإنها أصبحت بحكم الملغاة لأن دورها قد جير لصالح صيدا أو الشام.

بالإضافة إلى ذلك تدل المعطيات إلى أن إسناد ولاية طرابلس لوالى صيدا أو الشم لم يكن يتم بملء إرادة المسؤولين فى العاصمة استنبول، بقدر ما كان يتم بفعل الأمر الواقع. ذلك أن صراعات عديدة نشأت بين واليى صيدا و الشام من اجل الفوز بها. نذكر منها الصراع الذى نشا بين واليها غازى حسين باشا و والى صيدا احمد باشا الجزار. نستدل على هذا الصراع من الوثائق الرسمية المدونة فى سجلات محكمتها الشرعية. ذلك أن هذه الوثائق تشير إلى تقرير ولايتها على أحمد باشا الجزار سنة ١٢٠٨هـ/١٧٩٣(٢١)؛ فى حين تشير وثائق أخرى إلى أنها كانت فى تلك السنة لغازى حسين باشا . ونستنتج من ذلك أن هذا الأخير كان يمارس حكمها نظراً لترداد اسمه فى وثائق أخرى عديدة و مؤرخة على نفس العام(٢٢)، مما يدل على أن الجزار لم يتمكن من انتزاعها منه فى تلك السنة، لكنه تمكن من قتله مسموماً فى السنة التالية(٢٣).

و يبدو أن استعراض أسماء ولاة طرابلس انطلاقا من العام ١٦٦٦ وفقا لما جاء فى وثائق سجلات محكمتها الشرعية، يساعدنا كثيرا فى فهم مظاهر التراجع التى تحدثنا عنها:

ماذا نستنتج من هذا الجدول؟

إن قراءة متأنية لهذا الجدول تظهر لنا المعطيات التاريخية الآتية:

١- أن طرابلس كانت حتى سنة ١٧٢٣ تدار بواسطة ولاة من خارج بلاد الشام متفرغون لإدارة شؤونها ومستقلون عن ولاة صيدا ودمشق.

٢- أن أسرة آل العظم الحاكمة فى دمشق بدأت تطمع فى ولاية طرابلس و أن بعض أفرادها نجح فى تولى إدارتها ما بين ١٢٢٣-١٧٣١.

٣- فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر عاد ولاة دمشق وصيدا للتدخل فى شؤون طرابلس وحاول كل منهم مدّ نفوذه إليها. فقد نجح والى دمشق فى تعيين أحد أقاربه يوسف باشا العظم واليا عليها سنة ١٧٧٩ كما نجح والى صيدا أحمد باشا الجزار بتعيين مملوكه سليمان باشا والياً عليها سنة ١٧٨٦ وكذلك حاول مد يده إليها بعدما توفى واليها غازى حسين باشا سنة ١٧٩٤.

٤- منذ سنة ١٧٨٦ وحتى سنة ١٨٣١ أصبحت طرابلس تسند لوالى دمشق تارةً وأخرى لوالى صيدا وقلّما عيِّن عليها فى هذه المرحلة ولاة متفرغون ومستقلون عن ولايتى دمشق وصيدا مما يعنى وضعها تحت أمرة هذا أو ذاك، كما يعنى أيضاً أنها لم تعد فى نظر الدولة العثمانية مركز ثقل سياسى وإدارى، بدليل أنها أقدمت أو وافقت على أن يجمع بعض ولاة دمشق ولاية طرابلس إليه وكذلك بالنسبة إلى بعض ولاة صيدا.

٥-لكن الملاحظة الأهم أنه رغم كل ذلك بقيت ولاية طرابلس حتى سنة ١٨٤١ ملحوظة فى التقسيمات الإدارية فى بلاد الشام (يستثنى من ذلك فترة الحكم المصرى حيث صنفت متسلمية[٦٥] ثم شكلت مع اللاذقية مديرية فى أواخر الحكم المصرى.

ثانيا-المظاهر الاقتصادية:

يتبيّن من دفاتر التزام مقاطعات طرابلس فى سنة ١٧٣٩/١٧٤٠ أن هذه المقاطعات عرفت تراجعاً ملحوظاً مقارنة بما كانت عليه فى القرن السادس عشر[٦٦]. وكذلك تدل وثائق المحكمة الشرعية فى طرابلس على خراب عشرات القرى فى المقاطعات التابعة لهذه الولاية وهجرة سكانها[٦٧]، وإهمال الفلاحين زراعة أراضيهم فى قرى أخرى جرّاء تدنى سعر محصولها[٦٨]. هذا وتفيد الوثائق الرسمية العثمانية أن هذا الأمر تضاعف فى النصف الأول من القرن التاسع عشر[٦٩]، مما أدى إلى تقليص الحركة التجارية فى مدينة طرابلس.

وتشير وثائق القنصلية الفرنسية فى هذه المدينة إلى تدنّى حجم تجارتها مع أوروبا منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر. ذلك أن قيمة الصادرات فى مرفأ هذه المدينة تدنّت تدريجاً من ٥٠٥٤٢٨ غرشاً سنة ١٧٥٠ إلى ١٨٤١٩٩ غرشاً فى العام ١٧٦٢ وكذلك تدنّت الواردات من ٥٠٥٤٢٨ غرشاً سنة ١٧٥٠ إلى ١٠٩٩٤٨,١٤ غرشاً سنة ١٧٦٥[٧٠].

و تذكر تقارير القناصل الفرنسيين فى هذه المدينة أنه لم يبق فيها فى العام ١٧٤٥ سوى أربع مؤسسات تجارية فرنسية فى حين كان عددها فى السابق تسعة. ثم تتابع التقارير وصف أوضاع التجارة فى طرابلس فى الثلث الأول من القرن التاسع عشر و تذكر تراجع حركة المرفأ و نقل القنصليات البريطانية و الفرنسية منها سنة ١٨٢٤ و ١٨٢٣[٧١]. كما ذكر نائب القنصل الفرنسى فى طرابلس السيد غيز أن هذه المدينة شهدت سنة ١٨٢٧ تراجعاً فى الصادرات والواردات مقارنة مع العام ١٨٢٥[٧٢].

أسباب تراجع دور طرابلس فى القرن الثامن عشر:

ويبدو أن ظاهرة تراجع دور طرابلس تعود إلى سببين رئيسيين، الأول إدارى-سياسى والثانى اقتصادى.

١- السبب الإدارى-السياسى:

وهو يرتبط بأمرين اثنين: ظروف بلاد الشام عامّة، والأوضاع الداخلية فى طرابلس.

أ- الظروف العامة فى بلاد الشام:

أدى نظام الالتزام الذى اعتمدته الدولة فى إدارة بلاد الشام أواسط القرن السابع عشر إلى ظهور عائلات محلية حاكمة فى بلاد الشام منذ مطلع القرن الثامن عشر (ظاهر العمر فى صفد، آل العظم فى دمشق وآل الجليلى فى الموصل) (٧٣) الخ... أمّا ولاية طرابلس فلم تظهر فيها عائلة محلية طامحة إلى السلطة مما أتاح المجال لملتزمى مقاطعة عكار المراعبة وباشوات آل العظم فى دمشق لكى يمدّوا نفوذهم إليها ويصبحوا ولاة عليها(٧٤).

وإزاء تزايد ضعف الدولة العثمانية فى أواخر القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر قويت سلطة هؤلاء الولاة المحليين واستبد بعضهم فى بلاد الشام وانفردوا فى حكمها وإن لم يخرجوا صراحة على الدولة العثمانية، وكان من هؤلاء أحمد باشا الجزار الذى تمكن من حكم ولاية صيدا من سنة ١٧٧٦ إلى وفاته سنة ١٨٠٤ وطمع بمدٍّ نفوذه إلى ولاية دمشق حيث حكم آل العظم، فتمكن من حكمها أربع مرات وكان من نتيجة ذلك أن احتدم النزاع بينه وبين آل العظم ثم بين هؤلاء وخلفاء الجزار فى ولاية عكا وبدأ كل منهما يسعى إلى تدعيم قواه بضم طرابلس إلى حكمه على ضوء ذلك يمكن تفسير ظاهرة تولى كل منهما لولاية طرابلس فى فترة معينة من ١٧٨٥ إلى ١٨٣٠. ويعتبر عصر الجزار عصر تبدُّل موازين القوى ومراكز الثقل السياسى فى بلاد الشام، فبعد أن كانت دمشق تمدُّ نفوذها إلى ولايتى صيدا وطرابلس أصبحت عكا سيدة الموقف تتحكم بدمشق وطرابلس فى آن معاً(٧٥). ولا شك أن تنازع ولاة صيدا ودمشق على حكم طرابلس قد انعكس سلباً على هذه الولاية.

ب- الأوضاع الداخلية فى طرابلس:

فى هذه الأثناء كانت الأوضاع الداخلية فى طرابلس تتطور لصالح الطامعين بحكمها. فقد نمت الروح العسكرية فى مجتمعها بعدما بدا أكثر من عشر سكانها من العساكر، وتحولت إلى ساحة لمعارك متتالية طيلة المرحلة الممتدة من ١٨٩٤-١٨٠١ دارت بين فرق اليرلية وفرق القابى قول فيها[٧٦]. ويتبيّن من الوثائق الرسمية أن هذه الاضطرابات أدت إلى وصول قادة فرق الإنكشارية إلى السلطة فيها (أصبحوا متسلمين)[٧٧] لكنهم ما لبثوا أن اقتتلوا على منصب المتسلمية، الأمر الذى انعكس على المدينة بإضطرابات أمنية و فوضى عارمة. و الأهم من ذلك أن كلا من هؤلاء لجأ من أجل تدعيم موقعه ضد خصمه إلى الارتباط إما بوالى صيدا و إما بوالى دمشق[٧٨]. ولم تكد المدينة تخرج من هذه الفتن حتى بدأت تعانى الاضطراب وفقدان الأمن جرّاء تمرّد بربر آغا المتكرر ضد ولاة دمشق فى الربع الأول من القرن التاسع عشر[٧٩] ولا شك أن هذه الأوضاع المتردية عملت لصالح ولاة دمشق و صيدا وساعدتهم فى تولى مركز ولاية طرابلس.

والسؤال الذى يطرح هنا: ألم تحصل فى سائر الولايات الشامية كدمشق مثلاً إضطرابات أمنية واقتتال بين العساكر على نحو ما حصل فى ولاية طرابلس؟ ولماذا لم يؤد ذلك إلى إضعافها وتسلط ولاة طرابلس أو حلب عليها؟

لا شك أن دمشق عانت إضطرابات أمنية فى تلك المرحلة[٨٠] لكن أوضاعها الداخلية كانت مختلفة تماماً عن أوضاع طرابلس، ذلك أنه ظهرت فيها زعامات محلية طامحة كانت تستفيد من تقاتل القابى قول واليرلية لتدعيم مركزها على عكس طرابلس التى خلت من مثل هذه الزعامات المحلية، والشىء نفسه يقال عن صيدا.

٢- السبب الاقتصادى:

لا شك أن نظام الالتزام الذى فوضت بموجبه الدولة العثمانية الملتزمين جباية ضرائب إضافية من الفلاحين ، قد أدى إلى إفقار الأرياف و تسبب فى هجر سكانها لها وتدنى مداخيلها، الأمر الذى انعكس سلبا على خزينة ولاية طرابلس[٨١] . و من جهة أخرى فقد علّل القنصل الفرنسى أسباب تراجع تجارة طرابلس بأعمال المضاربات التى مارسها التجار الفرنسيون فى صيدا على تجارة طرابلس وممارسات ولاة طرابلس الجائرة بحق هؤلاء التجار[٨٢].

كما أن وقف طلبات التجار الفرنسيين للحرير من مرفأ طرابلس ، و هجرهم له مع التجار المغاربة، كان من أهم أسباب تراجعه . ويبدو أن مرفأ بيروت كان قد بدأ منذ سنة ١٨٢٤ باستقطاب التجار الأوروبيين والدمشقيين والمغاربة الأمر الذى انعكس سلباً على تجارة كل من طرابلس وصيدا، ذلك أن التجار الأوروبيين ، أصبحوا يفضّلون الذهاب إلى بيروت بدلاً من طرابلس أو صيدا، لذلك تحولت إليها القنصليات البريطانية سنة ١٨٢٤[٨٣] والفرنسية سنة ١٨٢٣.

وقد جاء فى أحد هذه التقارير المعدّة سنة ١٨٢٤ ما يلى: "نلاحظ فى السنوات البعيدة نشاط التجار الأجانب فى هذا المرفأ من فينسيا وهولندا الذين حلّ محلهم تجار الإنكليز ، هؤلاء تركوا هذه المدينة أيضاً واتجهوا إلى بورصة لاستيراد الحرير منها، منذ سنة ١٧٧٠ وسحبوا القنصلية من طرابلس واستعاضوا عنها بمكتب عهدوا بإدارته إلى أرثوذكسى من قبرص منذ خمس سنوات"[٨٤]. ويبدو أن الأحداث الأمنية التى شهدتها طرابلس فى تلك المرحلة كما رأينا كانت أيضاً من الأسباب المهمة فى تحوُّل التجار عن هذه المدينة. و قد علل القنصل الفرنسى فى طرابلس السيد غيز تراجع تجارتها فى العام ١٨٢٧

بالأحداث التى شهدتها المدينة والتى تعرضت خلالها بيوت الأرثوذكس للنهب الأمر الذى أخاف التجار الأجانب وأوقف مجيئهم إلى طرابلس فأوقفوا التصدير منها(٨٥). وفى سنة ١٨٢٨ هرب جميع الفرنسيين المقيمين فى طرابلس، وفرّ نائب القنصل الفرنسى منها حالما لاحت فى الأفق بوادر حرب بين روسيا والدولة العثمانية(٨٦).

إذن الاضطرابات الأمنية التى شهدتها طرابلس فى أواخر القرن الثامن عشر والربع الأول من التاسع عشر وكذلك مزاحمة مرفأ بيروت لها كانا برأى القناصل الفرنسيين السبب فى تراجع تجارة هذه المدينة.

بيد أنه بالإضافة إلى هذه الأسباب الجوهرية هناك سبب آخر فى تراجع تجارة هذه المدينة، يكمن فى التطورات السياسية فى المنطقة التى تمثلت فى تنامى الإمارة الشهابية وتوسع الأمراء الشهابيين فى الأجزاء الجنوبية من ولاية طرابلس، إذ ضموا إليهم منذ حكم الأمير يوسف الشهابى سنة ١٧٦٦ مقاطعات جبيل والبترون والكورة وبشرى والزاوية، هذه التطورات أدت إلى أمرين أساسيين كلاهما انعكس سلباً على طرابلس:

الأول هو تحوُّل تجارة هذه المقاطعات من ميناء طرابلس إلى بيروت الميناء الرئيسى للإمارة.

والثانى هو سلخ هذه المقاطعات عن ولاية طرابلس وإلحاقها منذ ١٨٤١(٨٧) بقائمقامية النصارى، الأمر الذى أدى إلى تقليص صلاحيات طرابلس الإدارية عن محيطها.

كما نلاحظ من خلال أوراق شركة الخواجات ميخائيل وجبور طوبيا التى عرفت بشركة عمشيت، أن هذه الشركة احتكرت فى عهد الحكم المصرى إنتاج مناطق بشرى والبترون والزاوية وجبيل وكانت تصدره إلى أوروبا عن طريق ميناء بيروت(٨٨).

يبدو أن هذا التراجع الاقتصادى بأشكاله المختلفة ، من تدهور الزراعة فى الأرياف الملحقة بطرابلس وتقلُّص تجارة مرفئها مع تراجع دورها السياسى والإدارى وتفاقم الأوضاع الأمنية فيها، كان بمثابة إلغاء فعلى لهذه الولاية التى لم يبق لها وجود إلاّ فى الدفاتر العثمانية.

الإلغاء النهائى لولاية طرابلس:

لا شك أن هذه الأوضاع التى وصلت إليها طرابلس فى القرن التاسع عشر وبخاصة تدنّى قيمة الضرائب التى تدفعها للخزينة فى الآستانة، كانت كافية لإقناع العثمانيين بالتفكير جدياً بإلغائها، ذلك أن وفرة هذه الضرائب وتأمين تحصيلها اللتين شكّلتا فيما مضى أحد أهم أسباب جعلها ولاية، لم تعد قائمة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر.

لكن انشغال العثمانيين فى وضع تنظيم إدارى جديد لبلاد الشام بعد عودتهم إليها عقب هزيمة محمد على باشا المصرى قد أخَّر بعض الشىء إلغاء ولاية طرابلس، ذلك أن سجلات المحكمة الشرعية فى هذه المدينة تبيّن أنه فى اليوم التالى لانسحاب الجيش المصرى منها فى ٢١ شعبان ١٢٥٦/ ١٥ تشرين الثانى ١٨٤٠[٨٩]، عيَّنت الدولة العثمانية محمد عزت باشا والياً عليها وعلى ولاية صيدا فى آنٍ معاً. وقد اتخذ هذا الأخير من صيدا مقراً لإقامته وبادر فور وصوله إليها إلى إصدار بيورلدى يقضى بتعيين الحاج عبد القادر أفندى متسلماً على طرابلس[٩٠]. ثم عزله وعيّن مكانه محمد آغا الفاضل[٩١]. وفى أوائل ذى الحجة سنة ١٢٥٦ / شباط ١٨٤١ عيّنت الدولة أحمد باشا ذكريا سر عسكر برّ الشام والياً على صيدا وطرابلس[٩٢]. وتطالعنا وثيقة فى سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس بفرمان تعيين والٍ على الشام فى أول ذى الحجة سنة ١٢٥٦ / شباط ١٨٤١، وبكتاب أرسله هذا الأخير إلى نائب الشرع الشريف فى

طرابلس يعلمه فيه بتعيينه والياً على الشام، ويأمره فيه بالتزام أوامر الدولة العلية العثمانية وحفظ الأمن والمحافظة على الرعايا فى طرابلس[٩٣]. مما يسمح لنا بالاستنتاج أن طرابلس ألحقت بولاية الشام فى ذلك التاريخ بعدما كانت ولاية تسند إلى والى صيدا. لكن إلحاق طرابلس بولاية الشام بعد إلغائها ولاية طرابلس فى ذلك التاريخ، شباط ١٨٤١، لم يدم طويلاً بدليل أن سالنامات الدولة العثمانية ووثائق المحكمة الشرعية فى طرابلس تدلّ على أنها كانت فى ٢ ربيع الأول ١٢٦٣/١٨٤٧ سنجقاً تابعاً لولاية صيدا[٩٤]. وقد ظلّت سنجقاً تابعاً لصيدا حتى العام ١٨٦٤[٩٥]. وفى ذلك العام شكّلت ولاية سورية وألحق بها لواء طرابلس وتوابعه[٩٦]. ثم انتقلت تبعية طرابلس إلى بيروت التى شكّلت مركز ولاية منذ عام ١٣٠٥هـ/١٨٨٧[٩٧] وظلّت كذلك حتى خروج العثمانيين منها سنة ١٩١٨.

أسباب إلغاء ولاية طرابلس:

من الضرورى الإشارة بداية إلى أن الدولة العثمانية أعادت النظر فى تقسيماتها الإدارية فى جميع البلدان التابعة لها فى عصر التنظيمات، فألغت بعض الولايات وضمَّتها إلى ولايات أخرى، كما أوجدت ولايات جديدة بحيث أصبح عدد ولاياتها سنة ١٨٦٤ ثلاثين ولاية بدلاً من سبع وعشرين. لكن يبدو أن هذه التعديلات بدأت فى بلاد الشام قبل أن تنتقل إلى غيرها بحوالى عشرين سنة، وطالت أولاً ولاية طرابلس، ولا شك أن لذلك أسباب خاصة.

فبالإضافة إلى تراجع مركز هذه الولاية الإدارى والاقتصادى واضطراب الأوضاع الأمنية فيها فى الربع الأول من القرن التاسع عشر كما رأينا، فإن السياسة الجديدة التى اعتمدتها الدولة العثمانية فى إدارة بلاد الشام عامة بعد استعادتها من المصريين سنة ١٨٤٠ ،حتّمت هذا الإلغاء[٩٨]؛ ذلك لأنها عمدت إلى القضاء على الحكم المحلى وإلغاء نظام الالتزام[٩٩] الذى كان المدخل لنشوء سلطة

العائلات المحلية فيها، وبدأت تؤسّس لادارة مركزية تهدف إلى ربطها مباشرة بالعاصمة استنبول. ويرى بعض المؤرخين أن تجربة الحكم المصرى فى بلاد الشام كانت تجربة ناجحة فى الحكم المركزى وإنها مهّدت الطريق أمام العثمانيين لإجراء تنظيمات جديدة وإنهاء الحكم السطحى بعدما علَّمت سكان هذه البلاد معانى الطاعة والنظام والخضوع لأوامر الدولة. وقد بدأ العثمانيون بتطبيق هذه المركزية منذ عهد السلطان عبد الحميد الأول (١٨٣٩-١٨٦١)[١٠٠].

بيد أن الخطوة الأولى لإقامة الحكم المركزى كانت تقضى بتقليص عدد الولايات الشامية تمهيداً إلى حصرها سنة ١٨٦٤ بولايتين فقط: ولاية سورية التى تشكّلت من أراضى ولاية صيدا وطرابلس والشام أى مجمل الأجزاء الجنوبية من بلاد الشام، وولاية حلب التى ضمّت الأجزاء الشمالية منها[١٠١]. فكان أن ألغيت ولاية طرابلس سنة ١٨٤١ وألحقت بولاية صيدا ثم ألغيت الولايتان معاً وضمّتا إلى ولاية سورية كما رأينا.

إذن بدأت المركزية بتقليص ولايات جنوبى بلاد الشام من ثلاثة إلى اثنتين. والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن هنا لماذا إلغاء طرابلس أولاً؟ هل كانت الولاية الشامية الوحيدة التى عرفت الحكم المحلى أو الاضطرابات الأمنية؟

لا شىء من ذلك كله لأن كلاً من صيدا والشام عرفت الحكم المحلى والإضطرابات الأمنية التى ربما أنها كانت أكثر إزعاجاً للدولة العثمانية[١٠٢] من تلك التى دارت فى طرابلس فى الربع الأول من القرن التاسع عشر. لكن ولاية طرابلس أصيبت بنكسات جعلتها الحلقة الأضعف فى سلسلة المشاكل التى كان على الدولة العثمانية تفتيتها فى جنوبى بلاد الشام، لذلك كان من الطبيعى أن تبدأ بها:

- ففى الوقت الذى تراجع فيه اقتصادها وقلّت مداخيلها على نحو ما رأينا

بحيث أنها ربما لم تعد تكفى لسد نفقات الجهاز الإدارى لولايتها، كانت دمشق تنمو اقتصادياً[١٠٣] وكانت صيدا ما تزال تحتفظ بنشاطها التجارى.

- كانت انعكاسات الإدارة المصرية (١٨٣١-١٨٤٠) أشدَّ عنفاً فى طرابلس من غيرها فى سائر الولايات، بحيث أفقدتها زعاماتها السياسية الفاعلة التى تمتلك الجرأة على الجهر بالمعارضة فى وجه السلطة؛ بعدما أقدم إبراهيم باشا المصرى على إعدام ثلاثة وثلاثين من زعماء طرابلس و أريافها سنة ١٨٣٣، وإبعاد من حالفه من أبنائها (مصطفى آغا بربر)[١٠٤]. وهكذا طهّر الحكم المصرى طرابلس من عناصر المعارضة وسلّمها للعثمانيين أداة طيِّعة سهلة الانقياد لمشيئتهم.

بالإضافة إلى ذلك فإن توقيت إلغاء ولاية طرابلس فى شباط ١٨٤١ أولاً، وإلحاقها بولاية صيدا تحديداً، لهما دلالة مهمة فى شرح أحد أهم أسباب إلغائها. ذلك أن الإضطرابات السياسية والأمنية التى بدأت بوادرها فى الإمارة الشهابية منذ سنة ١٨٤١ بعد انسحاب المصريين منها، وتزايد تدخّل الدول الأوروبية فيها على نحو أزعج الدولة العثمانية وحملها على القبول بنظام القائمقاميتين، كل ذلك اضطر الدولة العثمانية على تقوية نفوذ والى ولاية صيدا التى كانت الإمارة الشهابية تشكِّل إحدى ملحقاتها، فضمّت إليه سنجق طرابلس الذى يحيط بالحدود الشمالية لقائمقامية النصارى من أجل تمكينه من مراقبة ما يجرى فى أقصى مناطق هذه القائمقامية بعداً عن صيدا.

وهكذا إذن جاء إلغاء ولاية طرابلس سنة ١٨٤١ نتيجةً حتميةً للمركزية الإدارية الصارمة التى اتّبعتها الدولة العثمانية، وللتطورات الاقتصادية والسياسية التى شهدتها مدينة طرابلس وبلاد الشام عامةً منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر.

ملحق رقم -١- (المصدر : سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس : سجل ٣٤، ص١١٦)

مراسلة لجناب على أغاسى زاده ينكجر يان أغاسى حالا" بالمحمية بالمتسلمية:

هذه المكاتبة الشرعية من مجلس الشرع القويم إلى عمدة الأماجد و الأعيان على أغا ينكجريان أغاسى طرابلس الشام حالا" زيد مجده ننهى إليك بعد التحية و التسليم بأنه بعد أن ورد المرسوم المطاع الواجب القبول و الأتباع حضرة الدستور المكرم الوزير الموقر المفخم ٠٠٠ الحاج أحمد باشا الجزار أمير الحاج الشريف ووالى دمشق الشام و صيدا حالا" أدام الله إقباله وأيد سعادته وإجلاله المتضمن بأنه بانتقال المرحوم حسين باشا اقتضى رفع خضر بك المتسلم للقلعة ٠ تستحسن الأفندية والأعيان بمعرفة حاكم الشرع الشريف و معرفتهم، متسلم لأجل تعاطى أمور المدينة المخاطب أفنديتها وأعيانها بطرابلس الشام و يقوم بمصالحها إلى حين ظهور أوامر الدولة العلية فبعد قراءة البيورلدى المنيف والإجابة من الجميع بالإقبال و الإطاعة و تنفيذ الأمر استحسن الجميع بأنك تتعاطى أمر المتسلمية بطرابلس الشام لتعاطى أمور المدينة و مصالحها فبناء على ذلك و سبق العادة حررنا لك هذه المراسلة لتعاطى أمور المتسلمية بطرابلس الشام و الحفظ إلى حين ظهور أوامر الدولة العلية ٠٠٠

حرر فى رابع عشر صفر سنة تسع و مائتين و ألف .

من الفقير السيد مصطفى سندروسى زاده

المولى بطرابلس الشام

مع الختم المعتاد

الهوامش

١- ذكر أندريه ريمون أن ولاية طرابلس أنشئت سنة ١٥٧٠، وذلك عكس ما جاء فى الطابو دفترى رقم ٦٨ تاريخ ١٥١٩. André Raymond: grandes villes arabes à l'époque Ottomane, Sindbad, Paris 1985, p. 24

٢ البشبكنليك أرشيفى، طابو دفترى رقم ٦٨ تاريخ ١٥١٩. وقد ذكر الدكتور عصام خليفة أن ولاية طرابلس قسمت سنة ٩٥٤هـ/١٥٤٧ إلى قسمين: شمالى سمّى ولاية جبلة، وجنوبى احتفظ باسم ولاية طرابلس، كما ذكر أن ولاية طرابلس ارتبطت إدارياً بولاية حلب فى بعض الأحيان (ينظر عصام خليفة: الضرائب العثمانية فى القرن السادس عشر، بيروت ٢٠٠٠، ص ٢٦٤).

٣- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: من السجل رقم ١ إلى السجل رقم ٥٩.

٤- Fernand Braudel: La méditerranée et le monde méditerranéen, A. Colin, 1982, t. 1, pp. 511-513.

٥ البشبكنليك أرشيفى: طابو دفترى رقم ٥١٣، تاريخ ١٥٧١، ص ٢٣-٢٤.

٦- عصام خليفة: مرجع سابق، ص ٢٩٦.

٧- Robert Montran et Jean Suvaget: règlements fiscaux Ottomans, les provinces Syriennes, institut français de Damas, Paris, 1951, pp. 59-76.

٨ . مخطوط نوفل نوفل: كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام فى إقليمى مصر وبر الشام، أوجزه جرجى ينّى، تحقيق جان نخول ومشال أبى فاضل، جروس برس، طرابلس لبنان، ١٩٩١، ص ١٥٦.

٩- حكمت شريف: تاريخ طرابلس، مخطوط، ص ٨٥-٩٦.

١٠ -ينظر جدول ولاة طرابلس

١١ -فاروق حبلص : من تاريخ الانتفاضات الشعبية فى طرابلس فى القرن ١٨، مجلة أوراق جامعية، بيروت، خريف ١٩٩٣، ص ١٣٥-١٦٢.

١٢ -ينظر جدول ولاة طرابلس.

١٣ -ينظر جدول ولاة طرابلس .

١٤ -سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس : سجل ٢٥ ، ص ٨٠ .

١٥ - سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس : سجل ٣٤ ، ص ١١٦.

١٦ - سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس : سجل ٣٤ ، ص ١١٦. ينظر نص الوثيقة فى الملحق رقم ١.

١٧ - سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس : سجل ٣٤ ، ص ١٢٦.

١٨ - سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس : سجل ٣٦ ، ص ٣٥.

١٩ - سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس : سجل ٣٠ ، ص ٢٣١.

٢٠- ينظر جدول ولاة طرابلس .

٢١ - سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس : سجل ٣٣ ، ص ٢٣٧ .

٢٢ - سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس : سجل ٣٤ ، ص ٥٠ و ص ١١٦ .

٢٣ - ADL. ISMAIL : DOCUMENTS DIPLOMATIQUES ET CONSULAIRES RELATIFS A LHISTOIRE DU LIBAN , BEYROUTH , 1976 , T.4 , PP: 351-380 .

٢٤ سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ١، ص ١١.

٢٥- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٢، ص ٥٠.

٢٦- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٣، ص ١٠٥.

٢٧- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٥، ص ١٢.

٢٨- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٤، ص ٧، وسجل ٦، ص ٣٤.

٢٩- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٦، ص ٧.

٣٠- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٦، ص ١٧٥، وسجل ٧، ص ٣.

٣١- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٧، ص ٥-٦.

٣٢- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٧، ص ٨٧.

٣٣- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٨، ص ٨٤.

٣٤- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٧، ص ٦.

٣٥- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٧، ص ٢١٨، وسجل ٨، ص ٢٠٦-٢٠٨.

٣٦- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٨، ص ١٦٢.

٣٧- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ١٢، ص ٣٠٦ و ٥٠٢.

٣٨- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ١٣، ص ٩٦ و ١٠٤، وسجل ١٤، ص ٢٩٠.

٣٩- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ١٤، ص ٦٦٦، وسجل ١٥، ص ٢٧.

٤٠- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ١٥، ص ١٢٩.

٤١- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ١٥، ص ١٠، وسجل ١٦، ص ٩٦، وسجل ١٨، ص ١٠٣، وسجل ٢٠، ص ١٣٥، وسجل ٢١، ص ١٢٨.

٤٢- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٧، ص ٢٥٧.

٤٣- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ١٣، ص ١٣، وسجل ٢٢، ص ٣٩ و ١٩٤.

٤٤- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٢٥، ص ٨٠.

٤٥- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٣٢، ص ٥٤ و ١٢٥.

٤٦- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٣١، ص ٥٣.

٤٧- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٢٦، ص ٦٩ و ١٦٦، وسجل ٢٧، ص ٥٥.

٤٨- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٢٨، ص ٤٩.

٤٩- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٣٣، ص ٢٨٧.

٥٠- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٣٤، ص ١١٦.

٥١- حيدر أحمد شهاب: لبنان فى عهد الأمراء الشهابيين، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٤، ج ١، ص ١٧٨-١٧٩.

٥٢- Adel Ismail: Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban, Beyrouth, 1976, t. 4, pp. 351-380.

٥٣ - سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٢٩، ص ١٠٨، وسجل ٣٦، ص ٤٥ و ٤٩ و ١٤٧.

٥٤- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٣٦، ص ٣٣.

٥٥- حيدر أحمد شهاب: مصدر سابق، ج ٢، ص ٥٣٥.

٥٦- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٣٩، ص ١٣-١٤، وسجل ٤٠، ص ١٩، وسجل ٤١، ص ٤٢، وسجل ٤٢، ص ١٢٦ و ١٧٨، وسجل ٤٣، ص ١٧٧ و ٢٤٣.

٥٧- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٤٣، ص ٢١٦، وسجل ٤٥، ص ٨٩-٩٠.

٥٨- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٤٨، ص ٨٤.

٥٩- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٤٨، ص ١٣٩.

٦٠- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٤٩، ص ٨.

٦١- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٤٩، ص ٥٨، وسجل ٥٠، ص ٥ و ١٨.

٦٢- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٥٠، ص ١١٣-١١٤.

٦٣- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٥٦، ص ٣٥-٣٦.

٦٤- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٥٦، ص ٥٠.

٦٥- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٥٩، ص ١٠٦.

٦٦- عصام خليفة: الالتزام فى مناطق من شمال لبنان من وثائق الأرشيف العثمانى، مجلة أوراق جامعية، بيروت، عدد ٥، خريف ١٩٩٣، ص ٤٥١.

٦٧- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ١، ص ٦١-٦٣. حيث نزح سكان ١٩ قرية فى عكار سنة ١٦٦٦.

٦٨- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٩، ص ٢٨، وسجل ١٠، ص ٢٤.

٦٩- فاروق حبلص: تاريخ عكار الإدارى والاقتصادى-الاجتماعى ١٧٠٠-١٩١٤، دار لحد خاطر ودار الدائرة، بيروت ١٩٨٧، ص ٩٨-١٠٥.

٧٠- ينظر التدنِّى فى قيمة الصادرات والواردات سنوياً من ١٧٥٠ إلى ١٧٦٢ لدى:

Adel Ismail: op. cit. t. 3, pp. 393-422.

٧١- ADEL ISMAIL : OP. CIT. T. 3, PP .181-182

٧٢ - ADEL ISMAIL : OP. CIT. T. 3, PP.61-6

٧٣ عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون، دمشق، ١٩٧٤، ص ٢٣١.

٧٤- فاروق حبلص: العكاكرة الحكام فى ولاية طرابلس: بحث نشر فى أعمال المؤتمر الأول لتاريخ عكار، دار الإنشاء، طرابلس، ١٩٩٥، ص ٤٩.

٧٥- عبد الكريم رافق: مرجع سابق، ص ٣١٣-٣١٤ و ٣١٧.

٧٦- ينظر تقرير القنصل الفرنسى فيها أوغست أندريا وخلفه السيد غيز عام ١٨١٢ فى كتاب: Adel Ismail: op. cit. t 4, pp.. 335-367

٧٧ سجلات المحكمة الشرعية: سجل ٣٤، ص ١١٦، وسجل ٣٦ ص ٣٣ و ٣٥ و ٤٩ و ١٤٧.

٧٨- فاروق حبلص، تفسيراً لظاهرة بربر آغا، جريدة الحياة عدد ١٠٥٦٧، تاريخ ١٣ كانون الثانى ١٩٩٢.

٧٩- فاروق حبلص: نفس المرجع.

٨٠- ينظر تفاصيلها لدى عبد الكريم رافق: مرجع سابق.

٨١ - فاروق حبلص: مرجع سابق ، ص ٩٥-١٠٠

٨٢- Adel Ismail: op. cit. t. 3, pp. 380-393.

٨٣ Adel Ismail: op. cit. t. 3, pp. 181-182.

٨٤ Adel Ismail: op. cit. t. 5, pp. 52-56.

٨٥ Adel Ismail: op. cit. t. 3, pp. 61-63.

٨٦ Adel Ismail: op. cit. T5, pp. 62-63.

٨٧ فاروق حبلص: الإدارة العثمانية فى الكورة. بحث ألقى فى المؤتمر الأول لتاريخ الكورة ونشر فى أعمال المؤتمر، دار إعلاميا، طرابلس ١٩٩٩، ص ٩٨-٩٩.

٨٨- أوراق شركة عمشيت (١٨٣٨-١٨٥٩).

٨٩- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٥٦، ص ٣٨. وذلك خلافاً لما ذكره بعض المؤرخين من أن انسحاب الجيش المصرى كان فى أواسط كانون الأول ١٨٤٠. نذكر منهم محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية. دار النفائس، بيروت ١٩٨١، ص ٤٦٨.

٩٠- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٥٦، ص ٣٥-٣٦

٩١- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٥٦، ص ٤٠-٤١.

٩٢- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٥٦، ص ٥٠. وهذه المعطيات تخالف ما ذكره عبد العزيز عوض من أن ولاية طرابلس اختفت عن التقسيمات الادارية فى بلاد الشام بعد عودة العثمانيين إليها سنة ١٨٤٠ أصبحت لواءً تابعاً لصيدا (ينظر محمد عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية فى ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩، ص ٦٥).

٩٣- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٥٦، ص ٥٩.

٩٤- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٥٨، ص ٢٥١ حيث نجد نص بيورلدى أرسله والى صيدا إلى قائمقام طرابلس يعلمه فيه بقرار الدولة منع تصدير الحبوب إلى دول أوروبا بسبب القحط والجفاف.

٩٥- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٦٩، ص ٣٥١. وسالنامة ١٢٦١هـ دفعة ٣ ص ٨٣ وسالنامة ١٢٦٦هـ، دفعة ٤، ص ٨٥.

٩٦- سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٧٢، ص ١٣١.

٩٧- محمد أمين الصوفى السكرى: سمير الليالى. مطبعة الحضارة، طرابلس، ١٣٢٧هـ، ج ١، ص ٩٥- ١٠٨.

٩٨- مدحت باشا: مذكرات مدحت باشا، ترجمة يوسف كمال حتاته. القاهرة ١٩١٣، ص ١٣٨.

٩٩- ألغى نظام الالتزام بموجب خط كالخانة سنة ١٨٣٩. لكننا نلاحظ فى وثائق سجلات المحكمة الشرعية أن هذا النظام ظلّ معمولاً به فى ولاية طرابلس حتى سنة ١٨٤١ أى بعد عودة العثمانيين اليها بثلاثة أشهر تقريباً: ينظر سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس: سجل ٥٦، ص ٣٦٣٥.

١٠٠- محمد عبد العزيز عوض: مرجع سابق، ص ٥٠-٥٥.

١٠١- محمد عبد العزيز عوض: مرجع سابق ص ٦٩-٧٠.

١٠٢- حول أوضاع ولايتى صيدا ودمشق ينظر عبد الكريم رافق: مرجع سابق.

١٠٣- مجلة دراسات تاريخية: العددان ١٧-١٨، آب-تشرين ثانى ١٩٨٤. دراسة للدكتور عبد الكريم رافق بعنوان: الاقتصاد الدمشقى فى مواجهة الاقتصاد الأوروبى، ص ١١٥-١١٩.

١٠٤- نوفل نوفل: مخطوط كشف اللثام. مصدر سابق، ص ٤٧٤-٤٧٥، وحكمت شريف: مصر سابق، ص ١٣٤ .